المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

22-28/2/2026

رقم الأرشفة

تاريخ الإصدار 1-3-2026

الملخص التنفيذي:

كشف الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتسم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق 72 حدثاً موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون, والنزاعات المسلحة.

أهم المؤشرات المستخلصة:

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون و التعذيب, مما يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نسبة كبيرة من إجمالي الأحداث، حيث تم رصد توغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية (الأراضي الزراعية)، مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على ارتفاع الانتهاكات الناجمة عن غياب دولة القانون و القصور المؤسسي, والإفلات من العقاب.

أولاً:المقدمة:

فترة التوثيق: من 22 فبراير 2026 (06:00) إلى 26 فبراير 2026 (06:00)

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل أطراف النزاع الرئيسية والجهات ذات الصلة. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

يلتزم التقرير بما يلي:

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً تصاعدياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التماس، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- المساءلة ودولة القانون: سُجل خلل هيكلي في ضمانات المحاكمة العادلة، تمثل في حالات "القتل خارج نطاق القانون" و"الاختفاء القسري"، مما يضع الجهات المسيطرة أمام مسؤولياتها القانونية الدولية في منع الإفلات من العقاب.

ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

1. المؤشرات العامة:

المؤشر	العدد
الفصل التعسفي	52
المعتقلون تعسفياً	71
جرحى	12
قتلى	47
خطف	12

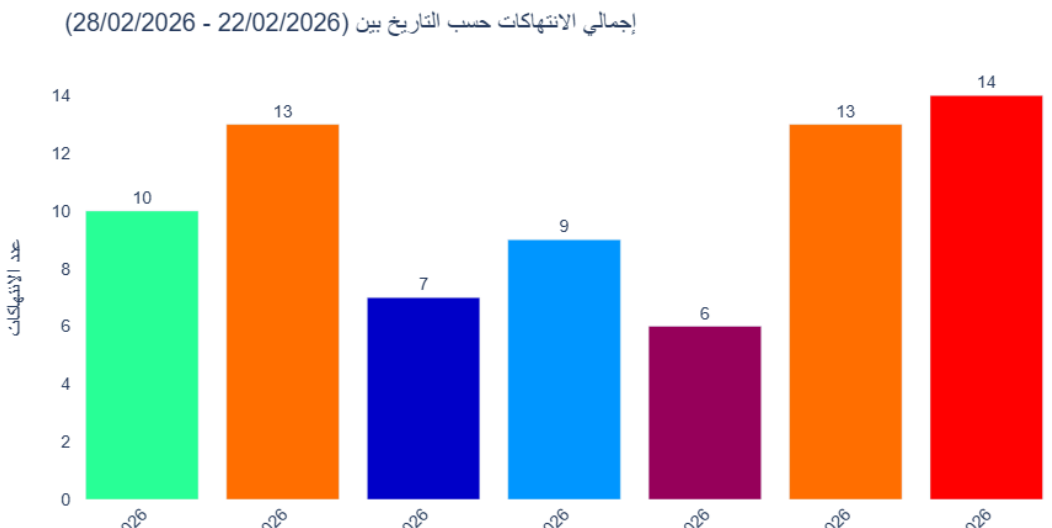

2. مؤشر التوزع الجغرافي (حسب المحافظات):

يُظهر الرسم البياني التوزيع الجغرافي للانتهاكات على المحافظات. تتصدر الرقة المشهد كأعلى محافظة بـ (10) انتهاكات، تليها حمص بـ (9)، ثم حلب بـ (8). في المستوى المتوسط تأتي القنيطرة ودير الزور بـ (7) لكل منهما، تليهما اللاذقية ودرعا بـ (6)، ثم الحسكة بـ (5). بينما تُسجل أرقام أقل في دمشق وإدلب بـ (3) لكل منهما، وتستقر حماة وطرطوس والسويداء عند انتهاكين (2)، لتُسجل أدنى الأرقام في ريف دمشق ونطاق (حماة، الرقة) بانتهاك واحد (1) لكل منهما.

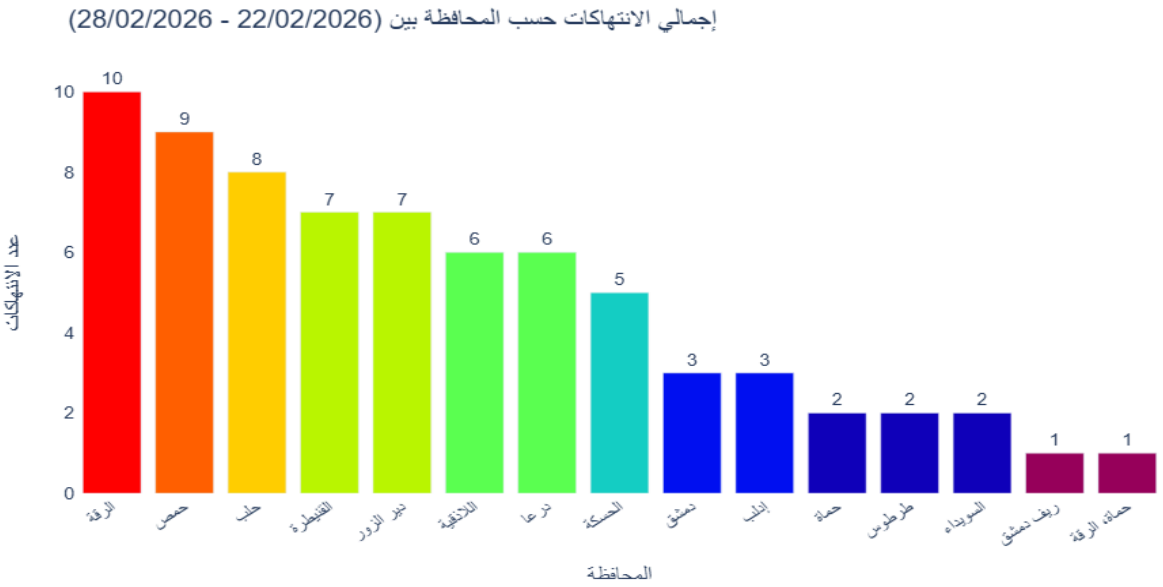

3. الجهات المنفذة:

يوضح الرسم البياني التوزيع الخاص بـ 72 انتهاكاً تم رصدها بناءً على الجهة المسؤولة عن التنفيذ. تتصدر "مجموعات مسلحة" كأعلى جهة مسؤولة بتسجيلها 28 انتهاكاً، تليها "الحكومة السورية" بـ 18 انتهاكاً. وتبرز إشكالية التوثيق في المرتبة الثالثة حيث بقيت الجهة "غير محدد" في 17 انتهاكاً، بينما سُجلت 9 انتهاكات على يد "الجيش الإسرائيلي".

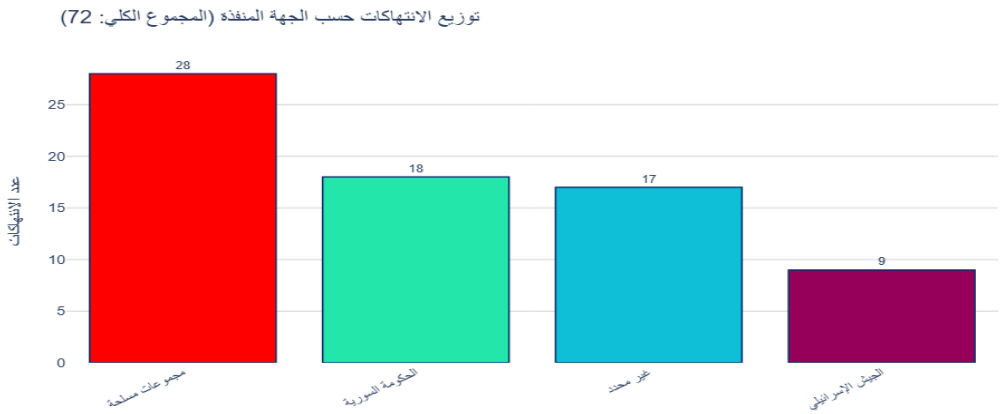

4.مؤشر نوع الانتهاك :

يُظهر الرسم البياني توزيع الانتهاكات حسب طبيعتها، حيث يبرز "غياب دولة القانون" كحالة مهيمنة تتصدر الحوادث بـ 44 انتهاكاً، وهو ما يمثل الأغلبية الساحقة بنسبة (61.1%). يلي ذلك "انتهاكات حقوق الإنسان" المباشرة بـ 14 انتهاكاً (19.4%). وفي المستوى المتوسط تأتي "انتهاكات السيادة" بـ 9 انتهاكات (12.5%)، في حين سُجلت أرقام أقل في "الانتهاكات والتجاوزات في الفضاء الرقمي وخطاب الكراهية" بـ 4 انتهاكات (5.56%)، وأخيراً يُسجل "نزاع محلي مسلح" بانتهاك واحد (1.39%)

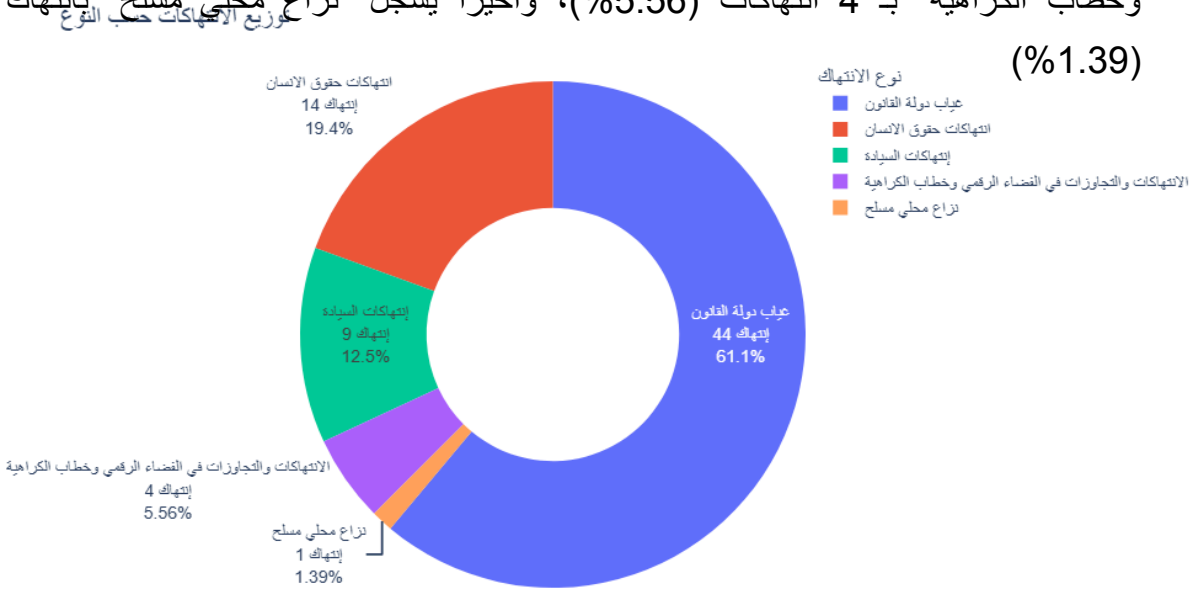

ثالثاً: التوصيات الختامية

بناءً على معطيات فترة الرصد، يُستنتج وجود نمط منهجي ومقلق من التجاوزات يتسم بانهيار أو غياب شبه كامل لسيادة القانون، والذي شكل بمفرده أكثر من 60% من إجمالي المشهد. يعكس تعدد الجهات المنفذة وعلى رأسها المجموعات المسلحة والقوات الحكومية حالة من الفوضى الأمنية وتجذّر سياسة

الإفلات من العقاب. جغرافياً، يتضح اتساع رقعة الانتهاكات مما يشير إلى انعدام البيئة الآمنة للمدنيين في مختلف المحافظات. كما أن الوتيرة الزمنية اليومية المرتفعة تؤكد أن المدنيين لا يزالون يرزحون تحت وطأة تهديد مستمر ويومي، تتخلله انتهاكات للسيادة ومؤشرات متصاعدة لخطاب الكراهية.

التوصيات الحقوقية

1. إنهاء حالة الإفلات من العقاب: مطالبة كافة أطراف النزاع، بما فيها الحكومة السورية والمجموعات المسلحة المنخرطة، بالامتثال الفوري للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحمل مسؤولياتها القانونية في حماية المدنيين والأعيان المدنية.
2. تفعيل آليات المساءلة والعدالة: دعوة اللجان الأممية والهيئات الدولية إلى الاستفادة من هذه البيانات وتكثيف جهود التوثيق المنهجي، لدعم آليات تحقيق مستقلة وشفافة تضمن عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات من المحاسبة، كخطوة لا غنى عنها في مسار العدالة الانتقالية وجبر الضرر.
3. معالجة الفراغ الأمني والقانوني: حث المجتمع الدولي والفاعلين المحليين على العمل الجاد نحو استعادة وإرساء سيادة القانون في المناطق المتضررة، وتفكيك البيئة الحاضنة للاحتكام للسلاح خارج إطار القانون.
4. تطوير استراتيجيات الرصد الشامل: بناءً على العدد المرتفع للانتهاكات ذات الجهة المنفذة "غير المحددة" وتصاعد انتهاكات "الفضاء الرقمي وخطاب الكراهية"، يوصى بتعزيز أدوات الرصد والتحقق الميداني والتقني للحد من طمس الأدلة وتتبع مسارات التحريض التي غالباً ما تسبق أو ترافق العنف المادي.
5. الحكومة السورية: العمل على ضبط عناصرها الأمنية و العسكرية لوقف التجاوزات و الانتهاكات من أجهزتها تامختلفة.
6. المنظمات الدولية: بالضغط على الحكومة لمنع استمرار مناصريها من الافلات من العقاب واعلاء سيادة القانون